عبيد لـ«الوطن»: تأهيل القطاع «ب» من المدينة يتطلب ٦ أشهر

منع دخول الأهالي لداريا حفاظاً على أرواحهم.. والسماح بالدخول خلال شهر

| راما محمد

أكد رئيس بلدية داريا مروان عبيد منع دخول الأهالي إلى المدينة حفاظاً على أرواحهم بعد اكتشاف مخابئ أسلحة خلفها الإرهابيون يجري التعامل معها من فرق الهندسة بالجيش السوري، متوقعاً أن يتم خلال شهر السماح للأهالي بالدخول للمدينة.

وبين عبيد في حديثه مع «الوطن» أن عودة الأهالي ستكون إلى القطاعات والمربعات المحددة مسبقاً ضمن القطاع أ، مضيفاً: من الممكن دخول الناس من منطقة دوار الباسل باتجاه المنطقة الشمالية «المعضمية» التي تستوعب ما يقارب ٢٠ ألف نسمة، موضحاً أنه من الممكن دخول الناس تباعاً كل يوم بمعدل ٢٠٠ أو ٣٠٠ عائلة أي ما يقارب ١٠٠٠ شخص، مشيراً إلى أن ٩٠ بالمئة من القطاع (أ) جاهز من ناحية شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي إضافة إلى جاهزية المستوصف الطبي وقسم الهاتف وقسم الشرطة، في حين أن القطاع (ب) يعاني من دمار كبير ويحتاج ٦ أشهر لتأهيله.

ولفت عبيد إلى أن السماح بالدخول يتطلب توفر مستندات كاملة تثبت الملكية حتى لا يكون هناك أي إشكالية في ملكية الشخص، مشيراً إلى أن سرعة الدخول تكون أكبر حسب قوة سند الملكية الذي يحمله الشخص، فالسماح بالدخول يكون أسرع في حال امتلاك الشخص طابو أخضر من إذا امتلك وكالة أو عقد بيع، مبيناً أنه في حال شهد الجيران والمختار بامتلاك الشخص للمنزل لكنه فاقد وثيقة الملكية يُسمح له بدخول المنزل مقابل تعهد بتركه في حال قدم أحدهم أي وثيقة ملكية له.

وأشار عبيد إلى أنه سُمح بدخول الأهالي لأول مرة للمدينة في ٢٨ آب العام الحالي ودخل ما يقارب ٢٠ ألف نسمة، إلا أن الدخول كان عشوائياً وفوضوياً ما دفع المحافظة لإخراج الأهالي والسماح بدخولهم مرة أخرى بعد عمل بطاقات دخول لهم، إذ دخل نحو ٢٠٠٠ شخص أي ٥٠٠ عائلة من خلال هذه البطاقات.

٢٠٠٠ مكرو باص للشوارع الضيقة

قرار بنقل جميع سرافيس الضواحي إلى الكراج الغربي

| محمود الصالح

كشف المدير العام لشركة النقل الداخلي في دمشق سامر حداد عن عزم وزارة الإدارة المحلية والبيئة الموافقة على استيراد ٢٠٠٠ مكرو باص سعة ٢٤ راكباً لحل مشكلة النقل الداخلي في المناطق الضيقة التي لا تستطيع باصات النقل الداخلي المرور فيها، في دمشق وباقي المحافظات.

مشيراً إلى عزم الوزارة على شراء ألف باص جديد سيكون لدمشق وريفها ٤٠٠ باص منها، إضافة إلى توقيع الوزارة عقداً لشراء ٢٠٠ باص نقل داخلي صيني سيتم استلامها في بداية العام القادم.

وأوضح حداد أن الشركة خسرت الرحبات والمرائب التي كانت تملكها قبل الأزمة إضافة إلى أكثر من ٢٥٠ باصاً حيث كان عدد باصات شركة النقل الداخلي في دمشق ٣٧٥ باصاً، أما الآن فهناك ٩٠ باصاً تقوم بتقديم الخدمة للمواطنين من خلال ٣٤ خطاً، منوهاً بوجود ٧ شركات خاصة تعمل إلى جانب شركة النقل الداخلي في دمشق ولديها بحدود ١٧٥ باصاً.

وحول موضوع منع سرافيس الضواحي من الوصول إلى جسر الرئيس بين حداد أن هناك قراراً بنقل جميع سرافيس الضواحي إلى الكراج الغربي، وتقوم الآن شركة النقل الداخلي والشركات العاملة في النقل الداخلي بإيصال الركاب من تحت جسر الرئيس إلى الكراج الغربي.

وفيما يتعلق بإنهاء ظاهرة خروج السرافيس العاملة على الخطوط الداخلية في التعاقد مع المدارس ونقل الموظفين، أوضح حداد أنه اتخذ مؤخراً قرار بوقف منح موافقات تبديل الخطوط للسيارات السرافيس لنقل الطلاب والموظفين، لأنه يفترض أن تقوم المدارس والمؤسسات بتأمين وسائل نقل لطلابها وموظفيها ولا تعتمد على السرافيس التي تعمل على خطوط داخلية لأن هذه السرافيس مهمتها تخديم تلك الخطوط فقط.

وأكد حداد العمل من لجنة نقل الركاب على إعادة توزيع خطوط النقل الداخلي بين شركة النقل الداخلي والشركات الخاصة وإنهاء حالة العمل العشوائي من الشركات الخاصة والعمل على تنظيم الخطوط ما يخدم مصلحة المواطنين في مدينة دمشق.

القلوب «المجانية» قيد الانتظار

خضر لـ«الوطن»: العمليات الإسعافية يتم إجراؤها فوراً ولا تخضع لنظام الدور

| فادي بك الشريف

معاناة كبيرة يتكبدها مرضى «القلب» فوق مرارة ما أصابهم، وذلك لقاء الحصول على موعد لإجراء العملية الجراحية، الأمر الذي يضطر الكثير منهم للانتظار لأشهر تصل إلى ثلاثة للعمليات الكبيرة، و٩ أشهر فيما يخص العمليات القلبية الجراحية التي تجرى للأطفال، وسط اعتمادهم الأساسي والوحيد على مشفى جراحة القلب الجامعي «المجاني» الذي لعب دوراً كبيراً ومهماً في استقبال المرضى من مختلف محافظات القطر «مجاناً» مقارنة مع المشافي الخاصة والمبالغ الهائلة التي تتقاضاها، ما شكل ضغطاً كبيراً على المشفى، ليكون المرضى أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الانتظار على حساب تفاقم الحالة المرضية وإما اضطرار البعض إلى اللجوء إلى إحدى المشافي الخاصة.

هذه المعاناة لا تشمل مرضى القلب فحسب، بل مختلف الأمراض والمراجعات في المشافي الحكومية على الرغم من الجهود والدعم الحكومي ومجانية العمليات التي يتم إنجازها في تلك المشافي، وكل ذلك تحت وطأة الظروف وارتفاع الأجور في المشافي الخاصة، لتكون مشافي الدولة الملاذ الأول والأخير للكثير للمواطنين.

وحول هذا الموضوع بين مدير عام مشفى جراحة القلب الجامعي بدمشق الدكتور حسام خضر في تصريح لـ«الوطن» أن العمليات الإسعافية تجرى بشكل فوري ولا تخضع لنظام الدور، منوهاً بالدعم الحكومي المقدم لإنجاز العمليات بشكل مجاني، مبيناً أن المستشفى يعتبر الوحيد الذي ينجز عمليات قلب للأطفال في مختلف محافظات القطر، ومن المفترض إجراء هذا النوع من العمليات في مختلف المحافظات، لافتاً إلى أن المشفى تعاني ضيقاً في المساحة المخصصة لإجراء العمليات.

وأشار خضر إلى ضرورة وجود هذا القسم في العديد من المشافي، لتخفيف الضغط على مشفى جراحة القلب، مضيفاً: ما دام الدعم موجوداً، فلا مانع من الاهتمام بهذا الجانب، معتبراً أن الضغط على مشافي الدول جاء بسبب الظروف لكون العمليات تجرى مجاناً، علماً أنه يتم إجراء عمليات القثطرة القلبية التشخيصية، وتوسيع الشرايين، وتركيب البطاريات الدائمة، ووضع الشبكات المعدنية والدوائية.

وكشف مدير عام مشفى جراحة القلب أن المشفى أجرى منذ بداية العام وحتى تاريخه ما يفوق ٥٠٠ عملية جراحة قلب للأطفال، مبيناً أن عدد عمليات القلب الجراحية التي أجريت حتى تاريخه بلغت ما يقرب من ١٨٠٠ عملية، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد العمليات الـ٢٠٠٠ عملية حتى نهاية العام، وسط وجود ضغط كبير على المشفى.

موضحاً أن عدد العمليات شهرياً للكبار يقدر بنحو ١٥٠ عملية، كما أن عدد العمليات يومياً يتجاوز الـ٥ عمليات، مع لحظ ازدياد في عدد العمليات هذا العام مقارنة مع العام الماضي بنسبة تفوق الـ٢٠ بالمئة حتى تاريخه، مضيفاً: إن لدى المشفى أكثر من ٢٠ غرفة عناية مشددة و١٢٥ سريراً، ناهيك عن وجود غرف لجراحة قلب الأطفال، مع وجود ٦ غرف عمليات، مؤكداً اهتمام المستشفى بالجوانب التطبيقية العملية للارتقاء بمستوى خدماتها المقدمة، مع الاعتماد على الاختصاصيين في إجراء العمليات على مستوى عالٍ، ولا سيما أيضا أنه يتم الاعتماد على طلاب الدراسات العليا.

هذا وتستكمل المشفى إجراءاتها لوضع جهاز كهربائية القلب في الخدمة، حيث أكد خضر أن هناك متابعة لهذا الموضوع لما له من أهمية في معالجة تسرعات القلب، كما أن ذلك يوفر مبالغ كبيرة على المرضى، علماً أنه يتم حالياً العمل على تجهيز الغرف بشكل كامل ليكون الجهاز في الخدمة.

ولفت خضر إلى وضع خطة لتطوير وتوسعة المشفى وتحديث الأجهزة اللازمة بما ينعكس إيجاباً على تقديم العناية المناسبة للمرضى، دون أن ينكر الدعم المقدم من التعليم العالي لمختلف المشافي الجامعية على صعيد توفير الأدوية والمستلزمات، ليصار إلى تقديم الخدمات على مدار الساعة، ناهيك عن وجود اهتمام خاص بالجوانب الإسعافية بما تتضمن عناية خاصة بمرضى شرايين العضلة القلبية، وذلك نظراً لأهمية الأمر في عملية استقبال حالات القثطرة القلبية واحتشاء العضلة القلبية، مضيفاً: إن مشروع تأهيل الطابق الثاني في المشفى بلغت نسبة الإنجاز فيه ٥٠ بالمئة، منوهاً بأن المشروع يشمل ٥ غرف عمليات، ويجهز بـ٢٥ سريراً، ويتم العمل بوتيرة متسارعة لإنجاز أعمال التأهيل.

> ٥٠٠ عملية جراحة قلب للأطفال و١٨٠٠ عملية منذ بداية العام

الأمطار تزيد تربية الخراف وتشجع على الزراعة وعودة ٢٢ ألف هكتار للاستثمار

سعادات لـ«الوطن»: خسارة ٧,٢ ملايين شجرة في ريف دمشق وزراعتها تحتاج إلى ثلاث سنوات

| عبد المنعم مسعود

كشف مدير زراعة ريف دمشق علي سعادات عن عودة ٢٢ ألف هكتار من الأراضي الزراعية للاستثمار من الفلاحين من أصل ٣٢ ألف هكتار كانت خارج سيطرة الحكومة العام الماضي مبيناً أن الـ ١٠ آلاف هكتار المتبقية يتم فحصها لتأمين دخول الفلاحين إليها بعد التأكد من خلوها من الألغام من الجهات المختصة.

وأضاف سعادات: إن أكثر ما خسرته غوطة دمشق هو المساحة الشجرية مبيناً أن خسارة ريف دمشق من الأشجار تقدر بـ ٧,٢ ملايين شجرة متأملا أن يتم تعويضها خلال ثلاث سنوات وذلك عبر الجهود المبذولة من القطاعين الخاص والعام.

ووفقا لسعادات فقد تم توزيع ٥ إلى ٦ آلاف غرسة في الغوطة وذلك من أجل المساهمة في عودة الغطاء الشجري إضافة إلى قرب توزيع ١٢٥ منحة كحدائق منزلية من الدعم الحكومي وتتضمن شبكات ري وبذار خضراوات شتوية وذلك لمساحات نصف دونم فمادون ستضاف إلى ٨٠٠ منحة تم تقديمها سابقا.

مشيراً إلى وجود ٤٠٠ منحة خضار شتوية وصيفية في الفترة القادمة ستقدم من منظمات دولية وذلك لتوسيع شريحة المستفيدين من الفلاحين.

وبين سعادات أن خطة زراعة ريف دمشق للقمح للموسم القادم تبلغ ٧٤٤٤ هكتارا من القمح المروي و٢٨٠٠ هكتار للبعل و٦٠٠٠ هكتار للشعير البعل و١٢٠٠ للشعير المروي.

وأعلن سعادات ارتفاع منسوب المياه في حوض الغوطة المغلق نتيجة عدم الاستخدام خلال السنوات الماضية مؤكداً ظهور غوطة جديدة في جديدة الخاص وكفرين وكذلك في غرب المطار وجنوبه حيث انتشرت بكثافة زراعة الخضراوات وغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى مثل القمح.

وأضاف سعادات: إن مياه حوض الغوطة يمكن استجرارها على أعماق تتراوح من ١٥-٢٠ متراً لذلك فإن الاستخدام المكثف لها من المزارعين سيعني عدم تأثيرها في حوض مياه الشرب مبديا تخوفه من اختلاط مياه الري مع مياه الشرب ما سيؤدي حكما إلى تلوثها.

وكشف سعادات عن ارتفاع عدد المداجن في الريف ليصل إلى ٥٥٥ من أصل ٨٠٠ مدجنة كانت تعمل قبل الأزمة واستمر منها فقط ٢٤٧ مدجنة خلالها مشيراً إلى وجود توجه لحث باقي المداجن للعودة للعمل.

وكشف سعادات أيضاً عن وجود مشروع لتقديم ألف منحة من الدجاج البياض في الغوطة تضاف إلى ١٢٠٠ منحة قدمت سابقا بواقع ١٥ دجاجة لكل مستفيد مع ٥٠ كغ علف لها.

وأعلن سعادات عن مشروع لترقيم الأبقار في الغوطة لتمييزها في كل منطقة بعد أن تم حصر إعدادها التي بلغت ٥٥٠٠ رأس مبيناً أن كل أبقار الغوطة هي أبقار أجنبية مشيراً إلى أن عدد الأغنام فيها وصل إلى ١٢ ألف رأس تقدم لها كل اللقاحات اللازمة.

وأشار سعادات إلى أن تعداد خراف التسمين في ريف دمشق يختلف بين دورة وأخرى فقد يتراوح في دورة بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف وقد يرتفع إلى ٥٠٠ ألف رأس لافتا إلى أن الأمطار تبشر بموسم رعوي جيد وتؤدي إلى تحسن بنسبة الأعداد والأرقام وتشجع المربين وخصوصاً أن المراعي الطبيعية تقلل من استهلاك الأعلاف علما أنها متوافرة بالأسعار المحددة.

٥٠ مليون ل.س لمناطق المخالفات في طرطوس

| طرطوس- الوطن

وعد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، بتخصيص مبلغ ٥٠ مليون ليرة لمصلحة مناطق المخالفات في طرطوس في الرادار ووادي الشاطر ورأس الشغري لتزفيت شوارعها المخربة، وبالعمل على معالجة قضية الشارع التنظيمي وعملية التقاص بين المدينة والقاطنين في الواجهة البحرية الشرقية وبتأمين آليات جديدة للمجالس وطلب عدم تعيين أي عامل في النظافة إلا لمن يقوم بهذا العمل فعلاً.

جاء ذلك خلال زيارته لطرطوس نهاية الأسبوع الماضي ولقائه مجلس بلدة المشتى -بعد إصدار قرار بتسمية رئيسه وإنهاء الخلاف بهذا الخصوص- ومجلس مدينة طرطوس والمكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، مؤكداً أكثر من مرة على ضرورة أن تتحول المجالس من ثقافة الاتكال والمطالبة إلى ثقافة القرار وتنفيذه بما يعود بالخير على المواطن والمجتمع الذي يمثله هذا المجلس أو ذاك.

وطالب الوزير أعضاء المجالس البلدية بالتحرر من العقد وتخديم الناس والعمل بجدية وتوليد فرص العمل والإنتاج وزيادة الإيرادات من الاستثمارات بعيداً عن إرهاق المواطن قائلاً لهم: البلديات في كل دول العالم هي خدمات وتنمية وضوابط وأنظمة وقوانين وقرارات تصب في مصلحة الناس والدولة وليس لغير ذلك، ومحذراً الجميع بعدم السماح لأي منهم بالعمل بالعقليات القديمة التي ثبت عدم فعاليتها.

وأعطى مخلوف الكثير من الأمثلة على أن القرار فيها للمجلس المحلي وليس للمحافظ أو الوزير أو رئاسة الوزراء فهذه الجهات تسخّر كل طاقاتها لنجاح المجالس.

وأكد مخلوف أن العمل جار بناء على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء لكيفية زيادة الموارد بعيداً عن فرض مطارح ضريبية على المواطن طالباً من المجالس المبادرة ورفع المقترحات الكفيلة بتحقيق ذلك.